مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

م. د. د. محسن كاظم مشالي الدراجي

كلية التربية - الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: المسوغات. السلطة التشريعية. السلطة التنفيذية. الفقه السياسي.

الخلاصة:

يتناول هذا البحث حول مبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي الإسلامي، ويشمل الحقبة التاريخية في العهد الإسلامي، باعتبار تلك الحقبة الزمنية التي تشكل النموذج الحقيقي للحكم الإسلامي. وبعد البحث في القواعد التي يؤسس عليها الحكم في الإسلام، وفي طريقة تنظيم هذه السلطات وممارستها، والملاحظ أن نظام الحكم في هذه الفترة ذو طبيعة خاصة، لأنه يقوم على مبادئ إلهية عن تلك المكرسة في النظم الدستورية، وأن فكرة الاستبداد كانت مستبعدة من الحكم الإسلامي في تلك الفترة، لأن من يتولى الحكم لا بد أن يتوفر ابتداء على شروط تحول بينه وبين الاستبداد، ومنها العدالة والاستقامة. كما يتضح أن جوهر مبدأ الفصل بين السلطات كان موجوداً في نظام الحكم في الإسلام، وهو يتناهي معه، ولو نسبياً في فصل السلطة التشريعية عن غيرها.

المقدمة:

إن الحديث عن السلطات في الأنظمة الديمقراطية حديث عن حيادية مجتمعات تلك الأنظمة في نظرتها إلى مؤسسات الدولة، إذ أن أية دولة لا بد من أن تركز على ثلاثة مرتكزات رئيسة لتشكيل تركيبها الطبيعية.

الركن الأول: الجهة التي لها الحق في شرعنة وتقرير القوانين التي تحكم سير البلد وتسمى بـ (السلطة التشريعية) .

الركن الثاني: الجهة التي لها القدرة على تنفيذ ما أقرته السلطة التشريعية من قرارات ومخططات في حقول الحياة المختلفة. وكذا ما تقرره السلطة القضائية من احكام. وتسمى بـ (السلطة التنفيذية).

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

الركن الثالث: الجهة التي تقوم بتنظيم العمل القضائي والفصل في الخصومات بين الناس. ويطلق عليها السلطة القضائية .

فهذه المؤسسات الثلاث لا غنى عنها في قيام أية دولة، ولا يختلف في ضرورتها اثنان بل حتى في المجتمعات البسيطة ، لكن الأمر الذي اختلف فيه هو في امكانية اجتماع هذه المهام لهيئة أو فرد واحد أو لابد من تقسيمها على جهات متعددة بتعدددها؟ هذا هو السؤال المهم الذي جاء من أجله هذا البحث ليناقش بهدوء قضية الفصل بين السلطات وموقف الفكر الاسلامي منها، وهل اجتماعها بيد شخصية قانونية يتعارض مع مبادئ الحكم الإسلامي الرشيد، ولا شك ان الاجابة سلبا أو ايجابا ستكون مفصلية ومهمة في بناء الوعي الفكري لأبناء المجتمع في نظرتهم لمؤسسات الدولة؛ وخاصة أنه قد شاع في اوساط غير المسلمين بل في اوساط كثير من الفقهاء والباحثين المسلمين في الفقه السياسي ان الاسلام لا يقر مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالها والظاهر ان اساس هذا الاعتقاد هو ما استندوا عليه من نصوص لشرعية سلطة الخليفة أو ولي الامر، وعليه لا بد من عرض هذه المسألة على طاولة البحث لنصل الى حقيقة ما ذهبوا اليه ويكون البحث وفق المفاهيم الحديثة التي نادى بها اصحاب مبدأ الفصل بين السلطات والاسباب التي دعت الى ظهورها .

المبحث الأول

مبدأ الفصل بين السلطات في القانون الوضعي

المطلب الأول : نشأة العنوان وظهوره

إن مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة (التشريعية ، التنفيذية ، والقضائية) يعد من المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها النظام الديمقراطي؛ بل يعد هذا المبدأ ضمانا اساسيا للحقوق والحريات . والمجتمع الذي لا يتبنى هذا المبدأ لا دستور له؛ فقد نصت المادة (١٦) من إعلان الحقوق الفرنسي على أن: "كل جماعة سياسية لا تتبنى مبدأ فصل السلطات لا يمكن ان توفر الضمانات الأساسية للحقوق والحريات ومن ثم فهي جماعة لا دستور لها"^(١) . ويعد الفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو (Montesquieu) أول من نادى بهذا المبدأ حين أبرز خصائصه في مؤلفه (روح القوانين)، والحقيقة أن هذا الفيلسوف لم يكن منشئا له من العدم؛ فقد سبقه الى تقرير هذا المبدأ الفيلسوف الانكليزي جون لوك (Joan locke)، والذي بدوره استفاد من الفيلسوف الأغرقي ارسطو الذي يرى ضرورة تقسيم وظائف الدولة الى ثلاث وظائف (المداولة – أي التشريع^(٢) – الأمر – أي التنفيذ^(٣) – العدالة أي القضاء)^(٤) ، وقد نادى الفيلسوف الانكليزي جون لوك (Joan locke) إلى ضرورة فصل هذه الوظائف عن بعضها؛ لكنه اهمل السلطة الثالثة، وهي السلطة القضائية؛ حيث لم يجعل لها مؤسسة

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

مستقلة، وإنما أحلّ مكانها (السلطة الاتحادية أو التعاهدية) التي تكون من مهمتها إدارة امور الحرب والسلم وسائر العلاقات الخارجية^(٥).

أما مونتيسكيو الذي ارتبط باسمه هذا المبدأ ونسب إليه فهو الذي درسه بصورة مفصلة، وعني في بيان مسوغاته واطهار اهميته وانه اساس لتكوين الدولة الصحيحة التي تحفظ حقوق الافراد وحررياتهم .

من خلال عرض الباحثين لنظريتي (لوك) و (مونتسكيو) يستنتج ما يأتي :

١- ان نظريتهما في الفصل بين السلطات إنما انبثقت من فلسفة سياسية كانا يؤمنان بها. وعليه فان هذا المبدأ هو قاعدة من قواعد فن السياسة ومبدأ تلمية الحكمة السياسية، وذلك لكي تسير مصالح الدولة سيراً حسناً حتى تضمن الحريات الفردية، وتحول دون استبداد الحكام فلا بد ان لا تركز كلها في هيئة واحدة^(٦). وبناء عليه لا يعد مبدأ فصل السلطات فكرة قانونية مثل سيادة الأمة؛ بل هو مجرد قاعدة من قواعد الفن السياسي^(٧).

٢- يرى مونتيسكيو عدم وجود نظام امثل للحكم يصلح لكل البلدان في كل الامكنة والازمان بل ان نظام الحكم لبلد لا يصلح لآخر أو يصلح لزمان لا يصلح لزمان آخر^(٨).

٣- ان المعيار لصالح نظام الحكم من عدمه كفالتة بحقوق الافراد وحررياتهم^(٩).

المطلب الثاني: مسوغاته والانتقادات الموجهة له

أولاً/ المسوغات

يرى مونتيسكيو ومن ذهب مذهبه ان أهم مسوغاته الفصل بين السلطات هي:

١- المنع من اساءة استعمال السلطة والاستبداد والطغيان مما يؤدي إلى انعدام الحرية^(١٠) وللحيلولة من ذلك فلا بد من توزيع الوظائف في الدولة بين هيئات مختلفة بحيث تختص كل هيئة بواحدة منها وبحيث تكون ، كل منها رقيب على الأخرى حفاظاً على حقوق الافراد وحررياتهم من المصادرة والانتهاك^(١١) فيرى وجوب توقف كل سلطة عند حدها بواسطة غيرها بحيث لا تستطيع أي سلطة ان تسيء استعمال سلطتها أو ان تستبد بتلك السلطة^(١٢) وان التجارب التاريخية اثبتت ان تركيز السلطات بيد واحدة يؤدي دائماً إلى اساءة الاستخدام لان (السلطة المطلقة مفسدة مطلقة) كما يقولون .

٢- ضمان مبدأ الشرعية ، حيث يقضي هذا المبدأ ان القواعد التشريعية لا بد ان تتسم بالعمومية والتجريد^(١٣) حيث تصدر التشريعات دون النظر إلى الحالات الفردية ودون اتصاف المشرع بالانحياز أو الانانية أو الانتماء .

وبذلك فالجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يصبح المشرع هو المنفذ فلا يؤتمن على سلامة التشريع وكذا في الجمع بين السلطتين التنفيذية والقضائية لا يؤتمن على سلامة

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

الحكم من الصفات السالفة الذكر التي من الممكن ان يتصف بها الإنسان ، وتصديق ذات الاعتبارات على حالة الجمع بين السلطتين التشريعية والقضائية في يد واحدة فيصبح المشرع قاضيا مما قد يترتب عليه اصدار قوانين وفقا للميول الفردية أو الانحيازية ، وهذا يتعارض مع مبدأ الشرعية - المشار إليه - وعدم ضمانه .

٣- ان الفصل بين السلطات إنما ينتج عنه ما للنتائج الايجابية لتقسيم العمل والتفرغ لعمل متخصص ومستقل .

ثانيا/ الانتقادات الموجهة لمبدأ الفصل بين السلطات

وُجّه الكثير من الانتقادات لمبدأ الفصل بين السلطات لكنها في الواقع انتقادات تقليدية لا تنهض لقوة النقد وهي^(١٤):

١- ان هذه السلطات إنما هي بمثابة اركان الدولة وهي كالأعضاء في جسدها ولا تقوم إلا بتكاملها وتكامل وظائفها يؤدي إلى تشوه اداء تكامل هذه الوظيفة وفصلها التام (المطلق) يؤدي إلى انهيار النظام لذا اضطر بعضها (أي الانظمة) الى إقامة نوع من التعاون بين هذه السلطات (كما في الولايات المتحدة الامريكية) .

٢- فصل السلطات يؤدي إلى توزيع المسؤولية مما يؤدي إلى التجهيل والضعف .

٣- ان مبدأ الفصل يؤدي إلى المساواة بين السلطات بينما الواقع العملي يميل ان تكون إحداهما تطغى على الأخرى بحسب نوع النظام فقد طغت السلطة التنفيذية على التشريعية أو بالعكس .

المطلب الثالث: موقف الانظمة السياسية من مبدأ الفصل بين السلطات .

تباينت مواقف الانظمة السياسية من هذا المبدأ وكانت على اتجاهات مختلفة:

الاول : موقف الاتجاه الماركسي من مبدأ فصل السلطات .

فقد نادى الفكر الماركسي بمبدأ تفويض السلطات على درجات هرمية في مقابل مبدأ الفصل بين السلطات . فالنظام الذي رسمه ماركس لمرحلة دكتاتورية البروليتاريا يقوم على اساس تجميع السلطات ، ومثل هذا النظام يرفض كل توزيع للسلطة او تقسيم لها^(١٥) وبحسب رأيهم ان مبدأ الفصل بين السلطات هو ترجمة دستورية للخلافات الاقتصادية التي تمر بها وانه صدى لانقسام المصالح في المجتمعات الرأسمالية فبالثالي هو مبدأ ضار^(١٦) . ومما يقارب هذا الاتجاه بعض الانظمة التي طبقت دساتيرها نظام الاندماج بين السلطات وهي النظم المعروفة باسم (حكومة الجمعية) والتي ترى ضرورة اندماج السلطتين التشريعية والتنفيذية ويكون لصالح السلطة التشريعية^(١٧) .

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

الثاني: وهي النظم الرئاسية والتي طبقت نظام الفصل التام بين السلطات فتقوم هذه النظم بحصر السلطات التنفيذية بيد رئيس الجمهورية^(١٨) فلا يوجد على رأس الدولة إلا شخص واحد فهو يجمع بين منصبى رئيس الدولة ورئيس الحكومة وهو الذي يتحمل مسئولية أعماله أمام الشعب مباشرة . وهو النظام الذي اخذت به الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم جمهوريات أمريكا الجنوبية^(١٩).

بيد ان ما ذهبوا اليه من شدة الفصل بين السلطات واستئثار كل سلطة بكامل اختصاصاتها افرز الكثير من السلبيات والاضطرابات في الدولة ومؤسساتها مما اضطر بعضها الى الاخذ ببعض مظاهر التعاون بين السلطات وخصوصا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الحدود التي يوجها العمل^(٢٠).

الثالث : النظم البرلمانية .

وهي النظم التي ترى الفصل بين السلطات لا بشكله المطلق بل ضرورة التعاون وتبادل الرقابة بينها

وخاصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية^(٢١).

المبحث الثاني

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

المطلب الاول : فكرة استقلال السلطات في النظام الإسلامي .

من المعلوم أن النظامين القضائي والسياسي الإسلاميين بل جميع النظم الإسلامية الأخرى إنما هي أنظمة دينية تستوحي تعاليمها من السماء؛ لذا يراه بعضهم عيبا فيه باعتبار ان احكامه ثابتة غير قابلة للتطور بحسب الاوضاع الزمنية، ويبدو ان هذا الوهم منشؤه عدم فهم معنى الصفة الدينية في النظام الإسلامي فالصفة الدينية بمفهومها الصحيح هي ان العقيدة الإسلامية تملئ على المؤمنين الذين سلكوا هذا النهج احترام مبادئه وقوانينه والالتزام بها ولو كانوا بعيدين عن تناول القضاء والرقابة بل يشمل الالتزام حتى الانظمة الزمنية الموقته المتبدلة التي يعود لولي الامر -الشرعي- القائم بالسلطة العليا حق اصدارها شرعا بمقتضى القواعد والادلة التي يحق له بها ذلك . والصفة الدينية لا تعني ان النظام الإسلامي مبني على قواعد جامدة وطقوس قديمة لا ترقى لتطور الزمن بل هي بمستوى السمو والمرونة بحيث انها لم تعجز منذ انبثاقها قبل اكثر من اربعة عشر قرنا والى يومنا هذا عن الاستجابة للمعطيات التي تظهر نتيجة التطور هذا . يبقى ان الحل قد لا يتناسب مع المبادئ او النظريات التي تظهر بين الحين والآخر ثم تضمروتموت بتغير الزمن . والواقع ان الصفة

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

الدينية وما يتبعها من ثبوت بعض القواعد والمبادئ والاسس انما هي صفة ايجابية يحمدها عليها فالاسلام له ثلاثة اهداف اساسية مرتبة كل منها نتيجة لما قبله واساس لما بعده :

الاول : تحرير العقل البشري من رق التقليد والخرافات بل وجَّههُ الى الاعتقاد والارتباط بالقوَّة المركزية العظمى وهي السماء وهو ما يسمى بـ (العقيدة العقلية).

الثاني : اصلاح الفرد نفسيا وروحيا من خلال العبادة والاعتقاد ان القانون معه في كل مكان داخل بيته أو خارجه بل حتى مع نفسه .

الثالث : اصلاح الحياة الاجتماعية بحيث يسود فيها الامن العام والعدل بين الناس وصيانة الحريات وعدم الاستبداد والطغيان وهو ما يسمى بـ (النظام القانوني القضائي)^(٢٢) .

ومن خصائص النظام الإسلامي تحديد صلاحية كل مسؤول في الدولة والوقوف بوجه أي تجاوز من قبل جهاز حكومي على جهاز اخر او من قبل شخص على شخص اخر ذلك لانهم مسؤولون امام القضاء الإسلامي من دون تمييز. اضافة الى ان وجود الوازع الديني وترتبة الجانب الروحي عند المسلمين يحول دون الاستبداد الذي يتفرع عن الهوى وحب الدنيا والطغيان .

ومن جانب ثالث فان خضوع اختيار الافراد للمناصب لشروط دقيقة كفيل بتجنب الحكم ويلات احتكار السلطة او طغيان السلاطين^(٢٣) .

هذا في اصل التشريع او من الناحية النظرية للنظام القانوني او السياسي الإسلامي . اما من ناحية التطبيق فقد بدأت الدولة الإسلامية في عهد الرسول (ص) والسلطات الثلاث كلها متمركزة بيده امتثالاً لقوله تعالى : (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)^(٢٤) وقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا اللهَ وَأطيعوا الرَّسُولَ وَأُوْلي الأَمْرِ مِنْكُمْ)^(٢٥) وقوله تعالى : (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ)^(٢٦) وهكذا بدأت السلطات تتميز تدريجياً باتساع رقعة الدولة الإسلامية وازدياد المدن والعمران وتعدد المشاكل التي واجهها الحكام وتفرع الواجبات التي القيت على عاتقهم^(٢٧) بيد ان هذا الاتساع والتطور صحبه انحراف في الجانب التشريعي سواء كان من جهة الوصول الى الحكم او طبيعته .

فبدا الوازع الديني يضعف بل يتلاشى عند الحكام بعد الخلافة الراشدة بل أدى ذلك الى الملك الاستبدادي الوراثي والحكم المطلق وصار المواطن لا يجد فيه ضماناً لنفسه او ماله وبالطبع ان هذا لا يقدر في النظام ذاته بل الخلل يكون بطبيعة التطبيق .

وعموماً ونتيجة لكل ما مر بل نتيجة هذا التطور والاتساع صار من الطبيعي بروز ثلاث وظائف متميزة وهي (التشريع ، والتنفيذ ، والقضاء) وهو ما تردده النظم الحديثة.

لكن ما ينبغي التساؤل عنه هو هل هناك فكرة لفصل هذه الوظائف واستقلالها عن بعضها بحيث يتولى كل منها هيئة أو شخص ودون تأثير احدهما عن الاخرى؟ هذا ما يدعونا الى التصدي له بشيء من التفصيل ، وهو ما يتبين في أثناء هذا البحث :

١- ان التشريع بمفهومه الدقيق أي التقنين هو محض حق لله تعالى فلا مشرع ولا مقنن سواه ولا يحق لاحد مهما بلغ من العلم ان يشرع حكما فيحلل حلالا او يحرم حراما (إن الحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَفْضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ)^(٢٨) وهو امر مسلم به عند جميع المسلمين ، فلا توجد سلطة بعد النبي (ص) والأئمة (ع) لها اهلية التشريع والتقنين الاساسي على النحو الذي عليه الفكر الوضعي الغربي^(٢٩).

٢- ان ما هو مقنن من السماء (في الكتاب والسنة) بعضه كليات ومبادئ عامة بالامكان الاستنباط منها وتشريع اجتهادي زمني تنفيذا لها وهذا شأن اكثر مبادئ الحكم واكثر العقوبات على الجرائم والمخالفات والكثير من القواعد الاقتصادية وبعضها احكام تفصيلية محددة لا مجال لتغييرها بل قد يكون الامكان في الاجتهاد بكيفية تطبيقها او تقييدها بقيود قد توجهها المصلحة او الضرورة .

وقد يكون الاجتهاد في الامور التي تركها الشارع ولم ينص عليها بل تركها لصلاحيه ولي الامر بما يتناسب ومتغيرات الزمن والظروف وهذا ما يسميه بعضهم ب(الفراغ التشريعي).

هذه الحالات الثلاث يطلق عليها بالاصطلاح الحديث تشريعا اما بالمفهوم الاسلامي فانها لا تسمى تشريعا لاستنادها بالاصل الى تشريع منصوص في الكتاب والسنة .

فعليه ان السلطة التشريعية على فرض وجودها وفق المصطلح الحديث فهي ليست مؤسسة للقانون بل مؤطرة ومفرعة ومطبقة، فالتشريع بمعناه الدقيق بالاسلام انما هو لله تعالى فلا تملك أي سلطة التشريع بمعنى ابتداع احكام في الدولة.

فالسلطة التشريعية خارجة اساساً عن موضوع البحث اذا اريد بها التشريع والتقنين فيصبح التشريع لا بيد الافراد لتلونه بعاداتها وتقاليدها الأنبية او يكون التقنين لمصالحها الشخصية. وبذلك تتحقق مبررات الفصل بين هذه السلطة والسلطات الأخرى فقد ضمن هذا التشريع الحرية الفردية اولا وكذلك ضمن شرعية الدولة وهما اساس الفصل في الدولة الحديثة فصار اساس الفصل بين هذه السلطة وبين غيرها نتيجة لطبيعة التشريع في الاسلام.

اما العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية فان الفقهاء (وخصوصا القدامى منهم) لم يبحثوا مسألة استقلال هاتين السلطتين بالمفهوم الحالي وذلك لاختلاف خصائص النظام

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

الإسلامي عن الانظمة الأخرى (والتي اشرنا لها قبل قليل) سواء كان من حيث التشريع او من حيث التطبيق فعليه يمكن لملمة شتات الموضوع وتأصيله بثلاثة اتجاهات. الاتجاه الأول: القول بتمركز السلطات.

يرى ان الواقع التاريخي والتطبيقي لسلطة الخلافة في الاسلام هي التي دعت الى القول بفكرة تمركز السلطات في شخص من يتولى السلطة وشيوعها مستندين الى ما ورد من نصوص وجوب الطاعة لولي الأمر كما هي للرسول بل هي طاعة الله سبحانه او حصرها بالرسول باعتباره الحاكم الأعلى في الإسلام ثم لخلفائه كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)^(٣٠) (بتقريب ان اطلاق وجوب الطاعة يشمل كل وجوه السلطات الثلاثة والعموم في اولي الأمر استغراقي فينحل الى كل فرد من الاولياء اذا تولى الحكم والسلطة ويستفاد منه ان الولي هو الذي يتولى كل شؤون الدولة بسلطاتها الثلاث)^(٣١) وقوله تعالى: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)^(٣٢) فحذف المتعلق هنا يفيد العموم سواء كان حكومة او قضاء او تشريع^(٣٣).

ومنها قوله تعالى: (فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)^(٣٤) فالمتبادر من هذه الآية وجوب الطاعة للرسول في القضاء والحكومة^(٣٥) ولهذا الرأي ذهب الكثير من الباحثين كون القانون الإسلامي لا يعتبر السلطة القضائية سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية بل هي تابعة لها^(٣٦) بدليل ان القاضي كثيرا ما كان يجمع الى جوار القضاء وظائف تنفيذية اخرى. كما ان اصحاب الولاية العامة من الوزراء وحكام الاقاليم كان لهم تعيين القضاة وعزلهم وتحديد اختصاصاتهم سواء كان من حيث الزمان او المكان او موضوع الدعاوى^(٣٧) وبعد هذا احد الاتجاهات الثلاث في مسألة فصل السلطات عند المسلمين. وهذا القول لا يخلو من المناقشة كون ما اوردوه من نصوص ا ما خاصة بعصر النص او انها تدعو الى عدم مخالفة تشريع السماء لا غير.

اما طاعة اولي الامر فيرى معظم الامامية انها ليست عامة وانما خاصة بالمعصوم وعلى فرض ان طاعة الحاكم الشرعي هي طاعة المعصوم باعتبار تنصيبهم بالاذن العام فعليه له حق التخيير في الفصل وعدمه.

الاتجاه الثاني: القول بالتخيير.

وهو الذي ذهب الى ان الفصل بين السلطات امر تخييرى إذ يرى ان الدين الإسلامي لا علاقة له بمثل تلك الامور فليس من مهمته ذكر الترتيبات والتشكيلات فذلك متروك لتغيرات الزمن وحاجاته المتطورة. فتحديدها ووجوب الالتزام بها لا ينسجم مع خاتمية

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

الرسالة الإسلامية وكونها عالمية وإلى نهاية العالم وهذا يقتضي أن يبين الإسلام الجوهر ويتترك اختيار الشكل واللباس إلى الزمن والحاجة حتى يستطيع مسيرته وتطور الحياة فتقيدها وذكر الخصوصيات والأشكال يفرض على الدين الإسلامي جموداً هو منه براء^(٣٨).

الاتجاه الثالث: التفصيل بين حكمه في العنوان الأولي والعنوان الثانوي.

فبحسب العنوان الأولي: عدم وجوب الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية بل أن الدليل قام على خلافه^(٣٩).

أما بحسب العنوان الثانوي: فيرى وجوبه - في غير زمن النص - لكن بشرطين:

الأول: أن يكون الفصل هو الحل الوحيد لذلك والإلا كان واجباً تخييراً.

الثاني: أن يكون القضاء شرعياً. أي كون القاضي مجتهداً جامعاً للشرائط أو تحت إشراف المجتهد الجامع للشرائط وذلك دفعا لمفاسد الاستبداد المحتملة بل المتوهمة وذلك من قبيل الضرر المحتمل أو الموهوم في الأمور الخطيرة التي يستقل العقل بوجوب دفعها ويتبعه حينئذ حكم الشرع للملازمة بين الحكمين ما دام الحكم العقلي في سلسلة العلل للأحكام الشرعية.

ثم إن الإسلام لم يعين شكلاً خاصاً للحكم بل قرر مبادئ عامة وركز على الأهداف الرئيسية التي يسعى من أجل تحقيقها نظام الحكم وهي العدالة والتكافؤ والحرية.. وما أشبه ذلك.

فإذا كانت العدالة لا تحقق إلا عبر فصل السلطات وسد الأبواب بوجه المستبد فإن الأمر يصبح واجباً على من يتولى الحكم الإسلامي طالما لا يخالف نصاً من الكتاب والسنة فكل ما لا نص فيه الأصل فيه الإباحة والجواز^(٤٠).

من كل ذلك يمكن أن يقال:

١- إن نظام الإسلام في إدارة الدولة شأن خاص لا يقاس على أنظمة الغرب ولا توزن أنظمة الغرب عليه.

٢- إن التجربة التاريخية للإسلام ليست بالضرورة هي صورة النص الخارجية لأسباب كثيرة.

٣- إن فقه الدولة وتشكيلاتها ونظم العمل بها أمر أوكل لمنطقة الفراغ) لاسيما في عصر ما بعد الغيبة وأوكل لفقه التدبير. لذلك لسنا بحاجة إلى مستند تفصيلي متمحض بالتفصيلية.

٤- غاية الفصل بين السلطات أن لا تطغى الدولة على مواطنيها. فإذا تحقق هذا بلا فصل أو (بفصل مرن) فهو المطلوب.

المطلب الثاني: الواقع التطبيقي لاستقلال السلطات في الإسلام

مرفيما سبق ان الاعتقاد السائد في اوساط الباحثين ان الاسلام لا يقر مبدأ استقلال السلطات بفصلها عن بعضها ليتولى كل منها فرد او هيئة من دون تدخل السلطات الاخرى او افراد اخرين.

لكن من خلال التطبيق العملي للنظم السياسية الاسلامية والحاجة الى تنظيم الحكم وسير الدولة وقيادتها بل ولتطور الزمن ظهرت اتجاهات ونظريات جديدة مستوحاة من حاجتهم وفهمهم للنصوص واستنطاقها وبما لديهم من ادلة اخرى وعلى العكس منهم بقيت بعض الاتجاهات على الفهم الخاص بهم لمفهوم الحكم والسياسة وطبيعته وذلك بالاعتماد على ما لديهم من نصوص وفهمهم لظواهرها.

ويبدو ان ما تمليه الظروف التي يعيشونها وما يمرون به من تسلط وظلم وقهر عبر التاريخ ادت بهم الى الاخذ بظواهر النصوص دون التعامل معها من موقع الحاجة او الضرورة. وبما ان الجانب السياسي لاستقلال السلطات الثلاث يعتبر ثانويا وليس هو الموضوع الاساس لذا نعرض له بشيء من الايجاز لكونه يقع في طريقنا للوصول الى الجانب القضائي والقانوني منه.

فقد مر بنا ان نشأة السلطات الثلاث في الدول الديمقراطية وخاصة الغربية منها ارتبط بمبدأ فصل السلطات واستقلال كل منها عن الاخرى بينما وقفت بعض الانظمة -كما رأينا في وجه هذا المبدأ - بناء على الرؤيا الفلسفية لكل اتجاه في تجنب احتكار السلطة واستبداد الحكام.

وكذا بينا موقف الفكر السياسي الاسلامي من هذه السلطات والعلاقة بين هذه الوظائف في ضوء المفاهيم الحديثة فقد يتفق معهم من جوانب عديدة ولكنه يختلف من جوانب اخرى.

فالسلطة التشريعية اذا كان المراد منها هو التشريع والتأسيس للقانون على ما هو عليه في القانون الوضعي . فهذا المعنى لا توجد سلطة تشريعية بعد عصر النص والله خاصة بواسطة القرآن والسنة وانما توجد مرجعية شرعية يقوم بها فئة خاصة من المسلمين ممن لديهم اهلية الاجتهاد اضافة لشروط اخرى لا بد منها فيه فيقوم بتطبيق الكليات على مصاديقها واستنباط الاحكام من ادلتها وبناءا على هذا يحكم بين الخصوم في نزاعهم وهذا ما لا خلاف فيه بين المسلمين فهذه السلطة بمفهومها الحقيقي وهي (التشريع والتأسيس) خارجة موضوعا عن السلطتين الاخرين ، أي خارجة نتيجة لطبيعة التشريع في الاسلام -كما مر-

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

لكن الخلاف وقع في السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ومشروعية تولي كل منهما واستقلالهما عن بعضهما فلا بد اذن من تحديد (المركز القانوني للحاكم)، حيث إن هناك أربعة اتجاهات^(٤١) في تحديد المركز القانوني للحاكم:

الاتجاه الأول: ذهب الى ان منصب الخلافة والحكم انما هو استمرار للجانب التنفيذي والقضائي لمنصب النبوة بناء على انه (ولي الامر) المأمور بطاعته في القرآن الكريم^(٤٢).

اما منصب النبوة فلا يختلف عنه الا بالجانب التشريعي باعتباره موحى اليه. فبناءا عليه ان ولي الامر لا بد ان تثبت له جميع السلطات والمناصب التي كانت للرسول - عدا الجانب التشريعي- حيث كانت السلطات كلها متمركز بيده (ص).

فالسلطة التشريعية: باعتباره يتلقى الوحي الالهي من الله. والسلطة التنفيذية: باعتباره وليا عاما وحاكما مطلقا على المسلمين بنص القرآن الكريم^(٤٣). والسلطة القضائية: باعتباره موحى اليه بالتشريع والذي هو وحده مرجع الامة والوساطة بين مصدر التشريع (وهو الله)، وبين الانسان، وباعتباره منصوبا للقضاء بين الناس من قبل الله تعالى^(٤٤).

وبناء على تمرکز هذه السلطات كلها بيده (ص) والخليفة انما هو يخلف الرسول في كل هذه المناصب - ما عدا سلطة التشريع- فحينئذ تجب طاعته باعتباره ولي الامر الذي امرنا بطاعته المقترنة مع طاعة الرسول (ص). لاجل هذا قالوا بتمركز هاتين السلطتين بيد الحاكم الاعلى للدولة الاسلامية.

وكذا يلحق بها السلطة التشريعية في حال اجتهاده ان كان مفهوم التشريع تفريع الفروع على الاصول وتطبيق الكليات على الجزئيات واستنباطها من ادلتها او من باب ما اوكل اليه من تشريع. لكن يشكل على هذا القول هو ان اريد بالحاكم الاعلى شخص لا يشترط فيه الاجتهاد والعدالة وشروط الافتاء فهذا غير ممكن لان الاصل (عدم سلطة انسان على انسان) الا ما خرج بالدليل الشرعي المعتبر ولا دليل على ذلك، الا ما يراه بعض المذاهب الاسلامية بعنوان الضرورة والاضطرار وخوف اختلال النظام وشيوع الفتنة. وهذا لا يعني الانصياع التام له ظاهرا وباطنا باعتباره منصباً تنصيباً شرعياً بهذه العناوين او باعتباره ولي الامر كما اشاعوه ايام حكم الامويين والعباسيين فتولوا الحكم من دون أي شرط من شروطه وكانوا مركزاً لجميع السلطات على جميع الناس.

نعم يمكن ان يكون الانصياع من باب التقية في بعض الموارد بيد انهم لا يقولون بذلك بناءاً على هذا المبدأ وعليه لا يمكن القول بتمركز السلطات بيده هنا ولا بد من وضع نظام للفصل بين السلطات واستقلالها عن بعضها وضمان توازنها لضمان نزاهة الحكم.

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

وإذا كان الوازع الديني وخشية الله قد اغنت المسلمين في فجر الإسلام عن تلمس ضمانات تنظيمية ضد التعسف والانحراف فضعف هذا الوازع قد وصل بالحكام الى الحكم الاستبدادي المطلق بل امتدت يد العيبث الى سنة الرسول (ص) فصارت تحرف السنة لتحقيق اهدافهم السياسية والسلطوية.

يقول الطماوي: (وكما عرف المسلمون ابا بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز، عرفوا ملوك بني امية المستبدين وخلفاء بني العباس السفاحين كما عرفوا حكام الاقاليم المتجبرين وعلى رأسهم الحجاج بن يوسف الثقفي بأهوال حكمه المتواتره. ولهذا اضطر الخلفاء عند ضعف الوازع الديني الى انشاء قضاء المظالم للضرب على يد الظالمين من ذوي السلطة)^(٤٥). من اجل ذلك كان الكثير من الفقهاء حذرين من التسليم للخليفة بولايته على السلطة القضائية وكان أكثرهم يتجنب تولي القضاء من قبل الخليفة وقد تعرض الكثير منهم للأذى بسبب امتناعهم عن تولي القضاء^(٤٦).

نعم يمكن اجتماع السلطات فيما اذا توفرت جميع شروط القضاء المشهورة مع اهلية الادارة والحكم بناء على القول بان السلطة القضائية نوع من السلطة التنفيذية باعتبار تطبيق التشريع على مختلف المنازعات بمقتضى حكم يحوز حجية الشيء المقضي فيه هو نوع من تنفيذ القانون^(٤٧)، وحينئذ لا مسوغ للاستقلال الا بالعنوان الثانوي^(٤٨). وان ادماج السلطة القضائية - من الناحية العضوية- مع السلطة التنفيذية لم يكن له أي مساس في استقلال القضاة في مباشرة وظائفهم^(٤٩) لامور تتبين في أثناء البحث.

الاتجاه الثاني:

وهو الاتجاه الذي يرى ان للفقهاء ولاية عامة مستمدة من ولاية المعصوم والذي بدوره استمدها من النبي (ص) والتي اثبتها الله له بكتابه بقوله: (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) وغيرها من الآيات الدالة على هذا المعنى.

فالولاية في مفهوم من ذهب اليها هنا هي ولاية الحكومة والسياسة بالاضافة الى الولاية الطبيعية والتي قد تكون لاناس عاديين وهي ولاية الحسبة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). يقول المحقق الكركي^(٥٠): (اتفق اصحابنا على ان الفقيه العادل الامين الجامع لشرائط الفتوى المعبر عنه بالمجتهد في الاحكام الشرعية نائب من قبل ائمة الهدى عليهم السلام في حال الغيبة في جميع ما للنيابة من مدخل وربما استثنى الاصحاب القتل والحدود)^(٥١).

ويؤكد ذلك صاحب الجواهر بقوله: (ويمكن بناء على ذلك -بل لعله الظاهر- على ارادة النصب العام في كل شيء على وجه يكون له ما للامام (عليه السلام) كما هو مقتضى قوله (عليه السلام) (فاني جعلته حاكما) أي وليا متصرفا في القضاء وغيره من الولايات ونحوها)^(٥٢).

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

ويقول السيد محمد باقر الصدر: (النيابة العامة للمجتهد المطلق العادل الكفاء عن الامام (عليه السلام)^(٥٣)، بيد انه يحدد صلاحيته بالقدر الذي يتصل بضمان تطبيق الشريعة على الحياة بمعنى القيمومة على تطبيق الشريعة وحق الاشراف الكامل من هذا الباب^(٥٤) .
واما قبل الكركي بناءً على رأي الكثير فكان المفهوم السائد عند الفقهاء لولاية الفقيه مرتبطاً بالحكم بين الناس بمعنى فصل الخصومات وقسمة الزكوات والاحماس والافتاء^(٥٥) .
ولم يرد منها النيابة المطلقة من قبل المعصوم في جميع ما للنيابة من مدخل في الشأن العام وليس له ذلك بل هم يتحفظون اتجاه الولاية العامة باعتبارها من مختصات المعصوم (عليه السلام) وخاصة الحكم ويقصرون ولايته على الامور الحسبية^(٥٦) .

ويذهب بعضهم في صلاحية ولي الفقيه الى ان ولايته كولاية الرسول وان له جميع ما للرسول من صلاحيات وان الحاكم الاسلامي يمارس الحكم عن الرسول (ص) وبهذا قال جمع من علماء المسلمين على اختلاف مذاهبهم كالماوردي^(٥٧) وابو يعلي الفراء^(٥٨) والايحي^(٥٩) ومن المعاصرين السيد الخميني^(٦٠) ومن تبني رأيه من معاصريه^(٦١) فيرى الماوردي ان: الامامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا^(٦٢) فمصطلح الخلافة لمن عقد له الامر اولانه يخلف الرسول في امته^(٦٣) .

ويصرح السيد الخميني بان صلاحية الفقيه كصلاحية الرسول (ص) والامام (عليه السلام) كونه استمد ولايته منهما. بيد ان اهلية الفقيه للولاية لا ترفعه الى منزلة النبوة او منزلة الامامة انما المقصود هو الوظيفة العملية في حكومة الناس وادارة الدولة وتنفيذ احكام الشرع فالولاية في هذا المقام تعني الحكومة والادارة وسياسة البلاد وليست امتيازاً او محاباة او اثره^(٦٤) اذ يقول: (واذا نهض بامر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فانه يلي من امور المجتمع ما كان يليه النبي (ص) منهم ووجب على الناس ان يسمعوا له ويطيعوا ويملك هذا الحاكم من امر الادارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول (ص) وامير المؤمنين (عليه السلام) وقد فوض الله الحكومة الاسلامية الفعلية المفروض تشكيلها زمن الغيبة نفس ما فوضه الى النبي (ص) وأمير المؤمنين (عليه السلام) من امر الحكم والقضاء والفصل في المنازعات وتعيين الولاة والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد. نهاية الامر ان تعيين شخص الحاكم بمن جمع في نفسه العلم والعدل^(٦٥) .

ويذهب بعضهم^(٦٦) الى ابعاد من ذلك فهو يرى ان الحاكم الاسلامي انما يمارس الحكم نيابة عن الله سبحانه وتعالى بناءً على ان الحكم احد مصاديق الاستخلاف^(٦٧) .

وبهذا الصدد يشير الرازي في تفسيره: (انما سماه - أي الانسان- الله خليفة لانه يخلف الله في الحكم بين المكلفين)^(٦٨) . وفي موضع آخر يوضح معنى هذه الخلافة بقوله: "معنى

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

ال خليفة من يكون نائباً لله تعالى في الحكم والقضاء^(٦٩) ويشير السيد محمد باقر الصدر بمعرض كلامه عن الاستخلاف بان الامانة التي عرضها الله سبحانه على السموات والارض هي خلافة الارض فصار مستخلفاً على كل شيء فيها ومن هنا كانت الخلافة في القرآن اساساً للحكم وكان الحكم بين الناس متفرعاً على جعل الخلافة^(٧٠) مستنداً الى قوله تعالى: (يَا ذَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْعَدْلِ)^(٧١).

ويبدو ان هذا النوع من الخلافة لجنس البشرية ويتمثل بالنبوة ويستمدداً الاوصياء منهم وتكون النيابة للمجتهد المطلق العالم العادل كما في قوله السابق (قدس سره). وسواء كان الفقيه (ولي الامر) مستمداً ولايته من الله او من النبي او من الامام فالسلطات -بناءً على هذا الرأي- متركزة بيد الفقيه النائب سواء كان منها التشريعية في حدود التخطيط وليس التقنين او التنفيذية بتنفيذ الاحكام واقرار النظام الاسلامي العادل أو الاشراف العام ، أو القضائية بناءً على النصب العام من قبل الامام بتوفر الصفات على ان الفقيه لا يتوقف قضاؤه على النصب من السلطة التنفيذية^(٧٢) الا في حال الحكم الثانوي كأن يكون من باب تنظيم امور الدولة وحفظ النظام أي ان القول بولاية الفقيه ونيايته لا يرى من حيث المبدأ أي نظام في التصويت وتجميع الآراء لا في مجال القوانين الأساسية الاسلامية ولا في مجال منطقة الفراغ^(٧٣) ولا في تعيين الهيئة التنفيذية كون الاسلام هو المشرع للقوانين الأساسية والفقيه هو الذي يملأ منطقة الفراغ او يعين من يملؤها ويعين الهيئة التنفيذية او يعين من يعينها.

هذا من حيث المبدأ لكن في الحكم الثانوي قد يمكن ذلك كأن تستدعي المصلحة اسلوب التصويت في منطقة الفراغ او في تعيين الهيئة التنفيذية^(٧٤).

ويبدو ان ما حصل من تصويت بعد الثورة الاسلامية مباشرة على نوع الحكم هو من هذا الباب او من باب تحصيل حاصل الغرض منه تحقيق المشروعية الدولية لحكم الدولة وجمعاً بين هذه النظرية ونظرية (ولاية الامة على نفسها) والا لم يكن له وجه بناءً على نظرية ولاية الفقيه.

فبالخلاف بين الاتجاهين هو الولاية للحاكم مطلقاً مجتهداً كان أم غير مجتهد.

أما الاتجاه الثاني فقد قيد النيابة للمجتهد المطلق العالم العادل القادر على قيادة الأمة.

الاتجاه الثالث:

يذهب الى نظرية عدم الولاية المطلقة للفقيه بل ان ولايته محدودة بالقضاء اضافة الى الفتوى. يقول السيد الخوئي (الا انا ذكرنا في التكلم على ولاية الفقيه ان اما استدله به على

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

الولاية المطلقة في عصر الغيبة غير قابل للاعتماد عليه ومن هنا قلنا بعدم ثبوت الولاية له الا في موردين وهما الفتوى والقضاء^(٧٥).

فيرى اصحاب هذا القول ان لا دليل على ولايته على الحكم والسياسة وكل ما يتعلق بشؤون السلطة التنفيذية^(٧٦) وولايته محصورة بالامور الحسبية^(٧٧) والقضاء بما هو حكم وفصل المنازعات دون الزام.

الاتجاه الرابع:

وهم اصحاب القول ب(نظرية ولاية الامة) حيث يرى ان المركز القانوني للحاكم في الاسلام هو النيابة عن الامة في ممارسة الشأن العام أي ان الامة صاحبة القرار والرأي في الشؤون العامة. والشرعية الالهية للحكم انما تكون من خلالها. فهي التي تحدد شكل الحكم في الدولة الاسلامية وكذلك سلطات الحكام وصلاحياتهم القانونية في ممارسة السلطة.

والاصل الأولي في قضية السلطة على البشر هو (لا ولاية ولا سلطة لاحد على احد الا ما خرج بالدليل) والولاية الوحيدة الثابتة بحكم العقل و لنقل هي ولاية الله تعالى وحده دون غيره وهي ولاية تكوينية وتشريعية وليس لاحد من البشر والملائكة ولاية على احد في عرض ولايته تعالى وبصورة موازية لها وثبوت الولاية للنبي (ص) بالنص القرآني القطعي^(٧٨). كما ثبت بالدليل القاطع ثبوتها للامام المعصوم -عند الامامية- على المؤمنين بعد النبي (ص)^(٧٩).

فعلية ان ولايتهما المطلقة الثابتة بالدليل مقيدة للاصل الاولي ولا ولاية لغيرهما الا بالدليل القاطع ولاية كلية او جزئية^(٨٠).

وبناء عليه: ان الاصل هو ممارسة الانسان لسلطته الذاتية على نفسه وكلما كانت متحققة او قريبة منها كانت اقرب الى الاصل الاولي وكانت متيقنة المشروعية من حيث دخولها في دليل تقييد الاصل الاولي.

وممن تبني هذه النظرية الشيخ النائيني من الامامية والذي يرى ان امور الحكم والسياسة بعد عصر العصمة ترجع الى الامة في قيادة نفسها فهي اما ان يوكل الامر من قبل الامة الى فقيه عادل او تتولى ذلك عن طريق ممثلها في البرلمان ليكون السلطة التشريعية للبلاد اضافة الى انه سلطة مراقبة لعمل الحاكم وان لم يكن فقها عادلا.

ويعد ذلك حلاً بمثابة المجاز عن تلك الحقيقة (حكم المعصوم) وهو ظل لتلك الصورة وانما هو يعتبر ذلك حلاً لامر واقع وليس من المعقول ان تترك الامة بلا نظام ولا قيادة وتترك لفساقها ومستبديها.

ويرى ان هذا الحل انما يتوقف على امرين لا بد منهما:

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

الأمر الأول: اقرار دستور يحدد صلاحيات الحاكم تحديدا دقيقا وحرية الأمر وحقوقها بحدود الشرعية والمذهب ومخالفة الدستور من قبل الحاكم يعد خيانة موجبة للانعزال عن السلطة بشكل ابدى، وعلى اساس هذا الدستور تبني السلطة المقيدة المحدودة وبعد اشتماله على المصالح المطلوبة او التقييد المقصود في مجال السلطة يكفي لصحته ومشروعيته عدم مخالفة فصوله للقوانين الشرعية ولا يعتبر أي شرط اخر في صحته ومشروعيته.

الأمر الثاني: دقة المراقبة والمحاسبة للسلطة التنفيذية في الدولة واكبال هذه الوظيفة الى هيئة من عقلاء الامة وعلمائها الخبراء بالحقوق الدولية الحديثة وهؤلاء هم مندوبو الامة وهم يكونوا المجلس النيابي (التشريعي) وهذا المجلس يقابل مجلس اهل الحل والعقد عند المذاهب الأخرى وكفي لتحقيق مشروعية هذا المجلس اشتماله على عدد من المجتهدين او المأذونين من قبلهم لتصحيح القرارات والموافقة على تنفيذها^(٨١)، ولا يمكن تحقيق ذلك في الجماعة الا من خلال الانتخاب والشورى.

وبناء على هذه النظرية فانه في كل حالة يخلوا منها النص على الحكم الشرعي او تحديده او تشخيصه فالحكم في هذه الحالة شوري يرجع الى الامة ولها ولاية الامر والحكم غير ان ولايتها مشروطة باحترام الحدود الشرعية وبما لا يتعارض مع الاحكام الشرعية. يقول السيد محمد باقر الصدر: "الشورى في عصر الغيبة شكل جائز من الحكم فيصبح للامة اقامة حكومة تمارس صلاحياتها في تطبيق الاحكام الشرعية ووضع وتنفيذ التعاليم المستمدة منها وتختار لتلك الحكومة الشكل والحدود التي تكون اكثر اتفقا مع مصلحة الاسلام ومصلحة الامة وعلى هذا الاساس فان أي شكل شوري من الحكم يعتبر شكلا صحيحا ما دام ضمن الحدود الشرعية وانما قيدنا الكيفية التي تمارس بها حق الحكم بأن تكون ضمن الحدود الشرعية لأنها لا يجوز أن تختار الكيفية التي تتعارض مع شيء من الاحكام الشرعية كأن تسلم زمام الامور الى فاسق او فساق لان الاسلام نهى عن الركون الى فاسق بالاخذ بقوله في مجال الشهادة فضلا عن مجال الحكم ورعاية شؤون الامة فلا بد للامة حين تختار كيفية الحكم والجهاز الذي يباشر الحكم ان تراعي الحدود الشرعية"^(٨٢).

ومما يري تبين ان لممارسة الامة في اختيار شكل الحكم والجهاز الحاكم شروطا ثلاثة:

١- عدم التعارض مع الاحكام الاسلامية الثابتة.

٢- مراعاة مصلحة الاسلام.

٣- مراعاة مصلحة الأمة (المسلمين).

ويرى آخرون أن نظرية ولاية الأمة هي عبارة عن عقد وكالة بين أصحاب السلطة الخاصة والمشاعة للإنسان وبين الجهة التي ينتخبونها للقيام بالمهام السياسية والإدارية في البلد^(٨٣) باعتبار أن السياسة والإدارة غير مشتقين من الدين والفقهاء فلا يتصفان بالثبوت بل هما من الأمور المتغيرة الخاضعة للظروف الزمنية التي أوكل أمرها للإنسان بشرط التقيد بالحدود الشرعية ويخلص أصحاب هذا القول إلى أن الاعتبار الفقهي القاضي بفصل السلطات أكثر وضوحاً بناءً على نظريتهم حيث لا وجه لمركزة السلطات كلها في شخص واحد أو هيئة واحدة.

أما السلطة التشريعية: فينتخب أعضاؤها من قبل الأمة، والتقنين يتم في حدود اجتهاد الفقهاء والخبراء المعروضة عليه.

وأما السلطة القضائية: فإن تعيين الفقيه للقضاء إنما يكون بالنصب العام -وكما مر- ولا يتوقف نصبه من قبل السلطة التنفيذية -وسيتبين فيما بعد طبيعة استقلاله عنها- إلا إذا اقتضت الضرورة التنظيمية للدولة حاجتها إلى النصب الخاص كأن يتولى تعيينه مجلس الشورى أو رئيس الدولة الفقيه فذلك أمر شكلي من باب تشخيص الحاصل، وليس تحصيلاً لأمراً غير حاصل. ومع ذلك فإنه بعد تعيينه يكون مستقلاً تماماً عن جميع السلطات الأخرى.

أما السلطة التنفيذية والتي تتكون من رئيس الجمهورية ونوابه فيتم اختيارهم بالاستفتاء الشعبي العام على أن تشكل الحكومة بأشراف وموافقة مجلس الشورى، وكذلك الوظائف التنفيذية الكبرى التي تتضمن صلاحيات وسلطات واسعة فإنها يجب أن يتم اختيار مسؤوليها بموافقة كل من الحكومة ومجلس الشورى^(٨٤).

الخاتمة

بعد القضاء من المباحث المهمة في الفكر الإسلامي غير أن بعض المستشرقين شكك بوجود تنظيم قضائي في الإسلام وإنما هو -كما يدعي- مستوحى من النظم القضائية الأجنبية للدول المجاورة لعصر صدر الإسلام.

لذا صار من الواجب البحث في هذا الموضوع لنظهر أن للإسلام تنظيماً قضائياً ومؤسسة قضائية تدرجت على مر العصور، وهو ليس بحاجة إلى الاستعارة الاقتباس المزعومين بحجج واهية.

ذلك أن النظم الأجنبية بعيدة الشبه عن النظام القضائي الإسلامي. وقد تبين ومن خلال متابعة خطوات البحث العمق والتنظير الإسلامي في هذا المجال ويظهر لنا كذلك أن أسس

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

هذا التنظيم انبثقت من القرآن الكريم والسنة النبوية وتطورت على ايدي الصحابة والتابعين ومن ثم بنظم الدول الاسلامية المتعاقبة.

وانصببت فرضية البحث في التساؤلات الآتية:

أولاً: هل هناك فصل للسلطات في الفكر الإسلامي أم لا؟

ثانياً: على فرض وجود فصل هل يتمتع بالاستقلال عن سلطة الحاكم السياسي؟.

وبناء على معطيات البحث ومناقشته للرؤى والأفكار المتعلقة بمبدأ الفصل بين السلطات توصلنا الى وجود ذلك الفصل وان لم يكن بالصورة العصرية لهذا المبدأ في العصر الحديث، وان الكتاب والسنة تعطيان الشرعية لهذا المبدأ وبناء عليه فنحن على أبواب حاجة ملحة في مجال القضاء بعد ان يترتب على هذا الاتجاه جملة امور منها (استقلال السلطات والفصل بينها. وتكمن تلك الحاجة في معايير عدة منها:

١- بناء مؤسسة قضائية متمثلة بسلطة مستقلة في هيكلها وقراراتها وعلاقاتها مع السلطات الأخرى.

٢- تفعيل الدور الرقابي الشعبي للسلطات.

٣- ضرورة عدم تضخم احدى السلطات على الأخرى.

المصادر:

- (١) نقلاً عن مبدأ الفصل بين السلطات وحقيقة افكار مونتيسكيو، د. عدنان حمودي الخليل مجلة الحقوق، ص ١٠١، السنة التاسعة العدد ٢ لسنة ١٩٨٥.
 - (٢) وتكون مهمة من يتولى هذه الوظيفة : اصدار القوانين وتولي امور الحرب والسلم وعقد المعاهدات والتصديق على احكام الاعداد وتقرير مصادرة الاموال والاشراف على حسن سير الاعمال في الدولة .
 - (٣) ويكون اختصاصها تنفيذ القوانين .
 - (٤) ويكون اختصاصها في الخصومات والجرائم .
 - (٥) مبدأ الفصل بين السلطات، د.عدنان حمودي ، ص ١٠١ (مصدر سابق).
 - (٦) المصدر السابق ، ص ١٠٩.
 - (٧) السلطات الثلاث، الطماوي د. محمود سلمان الطماوي، ص ٣٣٤.
 - (٨) السلطات الثلاث، الطماوي، ص ٣٣٤.
 - (٩) مبدأ الفصل بين السلطات ، عدنان حمودي ، ص ١٠٩.
 - (10) Hood Phillips constitutional and Administrative law sweet and maxwel London.
- نقلاً عن المصدر السابق، ص ١٠١.
- (١١) مبدأ الفصل بين السلطات (مصدر سابق) ص ١٠٢.

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

- (١٢) السلطات الثلاث ، الطماوي ، ص ٣٣٤ ، (مصدر سابق) ، وانظر ايضا : الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري ، د. محمود محمد حافظ ، ص ٢٦٢ .
- (١٣) المصدرين السابقين .
- (١٤) السلطات الثلاث ، الطماوي ، ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .
- (١٥) السلطات الثلاث الطماوي ، ص ٣٣٧ ، استقلال السلطة القضائية، د. محمد عصفور، ص ٣٣-٣٤ .
- (١٦) المصدر السابق ، وايضا : الانظمة السياسية والقانون الدستوري ، د. عبد الحميد متولي ، ص ٣٦٤ .
- (١٧) السلطات الثلاث المصدر السابق .
- (١٨) لجأت الولايات المتحدة الامريكية والتي هي ممن تاخذ بهذا النظام الى حماية السلطة القضائية من تدخل السلطة التنفيذية ولغرض استقلالها تماما الى الأخذ بمبدأ الانتخاب في تعيين القضاة مع ما به من اضرار في تدني مستوى القضاة . ط: المصدر السابق : ص ٣٤١ .
- (١٩) المصدر نفسه .
- (٢٠) يرجع لبيان مظاهر التعاون وطبيعته بين هاتين السلطتين ، المصدر السابق ، ص ٣٤٣ وما بعدها .
- (٢١) تقوم فكرة هذا النوع من الانظمة على اسس ثلاثة :
- أ- يتكون حكم الدولة من رئيس دولة ورئيس حكومة (مجلس وزراء) ولا بد من الفصل بينهما وعدم المسؤولية السياسية لرئيس الدولة .ب- يتولى رئيس الحكومة ووزارته مهمة السلطة التنفيذية ويكون مسؤولا سياسيا امام البرلمان .ج- يتولى السلطة التشريعية برلمان منتخب تستطيع الحكومة حله وفق ضوابط وقوانين ./ط: السلطات الثلاث، الطماوي، ص ٣٤٧ .
- (٢٢) الفقه الاسلامي في ثوبه الجديد ، مصطفى احمد الزرقاء ، ٣١/١ .
- (٢٣) فقه الدولة ، فاضل الصفار ، ٧٤/٢ .
- (٢٤) سورة الحشر/٧ .
- (٢٥) سورة النساء/٥٩ .
- (٢٦) سورة النجم ، اية ٣-٤ .
- (٢٧) السلطات الثلاث للطماوي، الطماوي ، ٤٧٣ - ٤٧٧ .
- (٢٨) سورة الانعام/٥٧ .
- (٢٩) معالم الحكومة الاسلامية ، سبحاني ، ٣٠١/٢ ، نظام الادارة والحكم ، شمس الدين ، ص ٤٧٩ .
- (٣٠) سورة النساء/ ٥٩ .
- (٣١) فقه الدولة، ٧٩ / ٢ .
- (٣٢) سورة الحشر/ ٧ .
- (٣٣) المصدر نفسه .
- (٣٤) سورة النساء/ ٦٥ .
- (٣٥) المصدر السابق .
- (٣٦) الخلافة وتطورها لتصبح امماً شرقية، عبد الرزاق السنهوري، ص ٦، نقلا عن الطماوي، ص ٤٧٤ .
- (٣٧) السلطات الثلاث، الطماوي، ص ٤٧٤ .

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

- (٣٨) معالم الحكومة الإسلامية، جعفر سبحاني، ٣٤٥/٢ - ٣٤٦.
- (٣٩) فقه الدولة، ٧٢ / ٢: مستندا بما استدلت به اصحاب القول الاول من نصوص وسيرة نبوية وقد مر أنها لا تصلح للاستدلال لهذا المورد.
- (٤٠) المصدر نفسه، ص ٧٧/ ٧٨.
- (٤١) نظام الحكم والادارة، شمس الدين، ص ٤٧٤- ٤٧٥.
- (٤٢) كقوله تعالى: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) النساء/٥٩.
- (٤٣) كقوله تعالى: (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) الاحزاب/٦، وغيرها من النصوص والتي مرت بنا سابقا.
- (٤٤) منها قوله تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) النساء/٦٥.
- (٤٥) السلطات الثلاث، الطماوي، ص ٤٧٧.
- (٤٦) منهم الامام ابي حنيفة النعمان امام المذهب الحنفي الذي اعتذر عن تولي القضاء في عهد المنصور، ط: النظم الإسلامية في ادارة الدورة وسياسية المجتمع، د. محمد كاظم مكي، ص ٢٠٨.
- (٤٧) السلطات الثلاث، الطماوي، ص ٤٧٣.
- (٤٨) ويبدو ان هذا منعى كثير من فقهاء الامامية.
- (٤٩) المصدر نفسه.
- (٥٠) نور الدين علي بن عبد العال، (ت ٩٣٧) من فقهاء الامامية، ويرى بعض انه اول من عبر عن مفهوم ولاية الفقيه في الفقه السياسي الامامي، بينما يرى آخرون ان هذا المفهوم يمتد الى ابعد من الكرسي بكثير.
- (٥١) نقل هذا النص صاحب الجواهر عن رسالة في صلاة الجمعة، ج ٢١، ص ٣٩٦.
- (٥٢) الجواهر، ج ٤٠، ص ١٨، وانظر ايضا: ج ١٥، ص ٤٢١- ٤٢٢، ج ١٦، ص ١٨٠.
- (٥٣) الاسلام يقود الحياة، السيد محمد باقر الصدر، ص ٢٢.
- (٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٣.
- (٥٥) انظر: النهاية، الطوسي، ص ٣٠١؛ ايضاح الفوائد، ٣٩٨/١.
- (٥٦) العروة الوثقى، السيد كاظم اليزدي، باب الاجتهاد والتقليد، ص ١٦، ط: طهران، ١٣٩٩ هـ؛ وانظر ايضا: التنقيح في شرح العروة الوثقى، السيد الخوئي، ص ٤٢٤، ط: قم، ١٤١٠ هـ.
- (٥٧) الاحكام السلطانية، ص ٥.
- (٥٨) الاحكام السلطانية، ص ١١.
- (٥٩) المواقف، عضد الدين الايجي، ٣٤٥/٨.
- (٦٠) الحكومة الإسلامية: ص ٧٢ وما بعدها.
- (٦١) كالسيد كاظم الجائري في كتابه اساس الحكومة الإسلامية.
- (٦٢) الاحكام السلطانية، الماوردي، ص ٥.
- (٦٣) الاحكام السلطانية، ابي يعلى الفراء، ص ١١.
- (٦٤) الحكومة الإسلامية، ص ٧٢.
- (٦٥) المصدر نفسه.

مبدأ الفصل بين السلطات في المنظور الإسلامي

- (٦٦) انظر: التفسير الكبير للرازي، ١٦٤/٢ - ١٧٠، دار الفكر العربي - بيروت، ١٩٨٥ م.
- (٦٧) المنصوص عليه في القرآن الكريم في آيات عدة منها قوله تعالى: (قال اني جاعل في الارض خليفة) وقوله تعالى: (هو الذي جعلكم خلائف في الأرض).
- (٦٨) التفسير الكبير للرازي، ١٦٤/٢.
- (٦٩) المصدر نفسه، ١٧٠/٢.
- (٧٠) الاسلام يقود الحياة، ص ١٢٤.
- (٧١) سورة ص / ٢٦.
- (٧٢) يرجع تفصيل صلاحيات ولي الفقيه: الحكومة الإسلامية، السيد الخميني، مصدر سابق، اساس الحكومة الإسلامية للسيد الحائري، مصدر سابق.
- (٧٣) بناءً على رأي من يذهب الى هذه النظرية.
- (٧٤) اساس الحكومة الإسلامية، (المصدر السابق)، ص ٧٧-٧٨.
- (٧٥) التفتيح في شرح العروة الوثقى، السيد الخوئي، كتاب التقليد، ص ٤١٨-٤١٩.
- (٧٦) ينظر في تفصيل هذا القول، المكاسب للشيخ الانصاري، ٥٥٧/٣.
- (٧٧) المراد بالامور الحسينية كل معروف علم من الشريعة ارادة وجوده في الخارج شرعا من غير موجد معين. وليس المراد به في هذا المقام الواجبات والمستحبات والمحرمات في الشريعة، بل ما وجب او حرم بعنوان ورد به الدليل الخاص وتوجه التكليف به الى المأمور والمنهي عنه، ويتعبير آخر الامور التي يتوقف عليها انتظام حياة الجماعة والمجتمع بحيث يعم اثرها اذا وجدت ويعم ضرر فقدانها كالولاية على الصغير والمجنون والغائب والميت وادارة شؤونهم والممتنع عن النفقه والتفريق الاجباري وما الى ذلك، انظر: نظام الحكم والادارة، شمس الدين، ص ٢٤٢.
- (٧٨) كقوله تعالى: (الذي اولى بالمؤمنين من انفسهم) الاحزاب/ ٦.
- (٧٩) وقد اثبتها الامامية في آيات عديدة منها قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) وقوله تعالى: (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ).
- (٨٠) نظام الحكم والادارة، شمس الدين، ٤٣١-٤٣٣.
- (٨١) انظر تفصيل ذلك في كتابه تنبيه الامة وتنزيه الملة، ص ٢١ وما بعدها.
- (٨٢) الاسس الإسلامية للدستور الإسلامي، الشهيد محمد باقر الصدر، الاساس ٦ و ٧، بحث للدكتور عبد الهادي الفضلي، مجلة المنهاج، ١٧٥، لعام ٢٠٠٠ م، ص ٣١٩ وما بعدها، وانظر كذلك: محمد باقر الصدر - تاريخ حافل وفكر خلاق - محمد الحسيني، ص ٣٣٠-٣٣١، ويرى بعض عدول السيد الشهيد الصدر عن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها لاسس وهي فكرة الشورى الى القول بنظرية ولايه الفقيه، انظر: (نظرية العمل السياسي عند الشهيد محمد باقر الصدر) بحث للشهيد السيد محمد باقر الحكيم، منشور في مجلة المنهاج، العدد ١٧، لسنة ٢٠٠٠ م، ص ٢٣٥، وما بعدها.
- (٨٣) مبادئ نظام الحكم في الاسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة.د. عبد الحميد متولي، ص ٤٦٨.
- (٨٤) نظام الحكم والادارة في الاسلام، شمس الدين، ص ٤٨٢ - ٤٨٣.

The principle of separation among the authorities in the Islamic perspective

Dr. Mohsen Kazem Al Daraji

Faculty of Education

Mustansiriya University

dr.muhsen10@gamil.com

Keywords: Cypriots. Legislature. Executive Authority. Political jurisprudence

Summary:

This research on the principle of separation among the authorities in the Islamic political system, includes the historical era of the Islamic Covenant, as the time period posed by the real model of Islamic governance. After researching the rules based on the judgment in Islam, and in the way of organizing and practicing these authorities, and note that the regime of government in this period is particularly nature, because it is based on divine principles of those dedicated in constitutional systems and that the idea of tyranny was excluded from Islamic rule in That period, because those who are governed must be available on the conditions of turning between him and tyranny, including justice and integrity. It is also illustrated that the essence of the principle of separation among the authorities was present in the regime of government in Islam and is contrary to it, even if relatively in separating the legislative power.